

(الخلاف النحوي بين المدرستين في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف)

لأبي بركات الأنباري - دراسة نحوية تحليلية

(المبتدأ والخبر - نعم وبئس) نموذجاً

أ . أسماء عبدالرحمن على عبد الله - كلية التربية أبو عيسى - جامعة الزاوية

المقدمة :

الحمد لله الذي عَلَّمَ الإنسان ما لم يعلم . الحمد لله الذي كَرَّمَ الإنسان بالعقل ليرقى ...
والصلاة والسلام على من أُرْسِلَ رحمةً للعالمين ، وعلى آله وصحبه وسلم .

لقد أوزعنا الله في أمةٍ عَرَفَتْ سبيل الخير فَقَصَدَتْهُ ، وتنبهت إلى أنه لا يكون
صلاحها إلا بمقدار ما يُبْذَلُه أبنؤها للعلم .

إن اللغة العربية معجزة من الله تعالى ، خص بها العرب دون سائر شعوب الأرض ،
فهي تستمد قداستها وجوهرها من أجلّ كتاب سماوي ، ألا وهو القرآن الكريم ،
ونظراً لما لها من مكانة مرموقة دون اللغات الأخرى ؛ فإن البحث والتقصي فيها ،
والتصنيف في فروعها ، وإعمال الفكر في إبراز أسرارها وخباياها كان بغية وهدف
النحاة على مر القرون .

ودراسة الخلاف بدأ أول أمره سياسياً ببغداد بين البصرة والكوفة ثم ما لبث أن
تحول إلى خلاف علمي ، ولعل أول من بدأ التصنيف في المسائل التي كانت مدار
الخلاف بين المدرستين هو أحمد ابن يحيى بن ثعلب في كتابه ((اختلاف النحويين))
، ثم تلاه ابن كيسان في ((المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه
البصريين والكوفيين)) ، ثم ألف ابن أبي جعفر النحاس كتاب ((المقنع في
اختلاف البصريين والكوفيين)) ، ثم ألف ابن درستوية كتاب ((الرد على ثعلب في
اختلاف النحويين)) ثم ألف أبو البركات الأنباري كتابه الشهير ((الإنصاف
في مسائل الخلاف)) .

خطة البحث :يحتوى على مقدمة وفصلين وخاتمة يحوى الفصل الأول على أربع
مباحث تدور حول تاريخ ونشأة المدرستين، وأسس الخلاف بين المدرستين البصرية
والكوفية ،والمذهب البصري، والمذهب الكوفي .

الفصل الثاني - فقد اخترت مسألتين من مسائل الخلاف للعرض والتفصيل وسرد آراء المدرستين المسألة الأولى المتعلقة برفع المبتدأ، والثانية المتعلقة بنعم وبئس والخلاف بينهما .

الفصل الأول :

المبحث الأول - تاريخ ونشأة المدرستين البصريّة والكوفيّة :

المبحث الثاني - أسس الخلاف بين المدرستين البصريّة والكوفيّة :

المبحث الثالث - المذهب البصري :

المبحث الرابع - المذهب الكوفي :

المبحث الأول - تاريخ ونشأة المدرستين :

• **المطلب الأول - (المنهج - المذهب - المدرسة)**

لا بد لنا قبل الحديث عن نشأة وحقيقة المدارس النحوية ومسائل الخلاف بينها ، من تحقيق مدلولات ثلاثة مصطلحات يكثر تداولها بين الباحثين ، وهى : (المنهج ، والمذهب ، والمدرسة) .

أولاً - المنهج :

هو الاتجاه أو الطريقة التي يسلكها النحوي أو مجموعة من النحاة في بحثهم مسائل النحو واللغة ، وغالباً ما يتضح بعد اكتماله كالمذاهب الأدبية المشهورة . فهو إذاً موقف يلتزمه مجموعة من العلماء في عصر واحد إزاء نشاطات المتقدمين وأرائهم المختلفة (1) .

ثانياً - المذهب :

دلالة هذا المصطلح نفس دلالة المصطلح السابق (المنهج) ، إلا أن القدامى استخدموه دون السابق ، ويعني عندهم (الخلاف) ، فقالوا : مذهب البصريين ، ومذهب الكوفيين ، أو مذهب النحاة مثل مذهب سيبويه ومذهب الفراء وغيرهما (2) .

أما أنا ، فأميل إلى استخدام هذا المصطلح دون المصطلحين الآخرين ، متبعة القدامى أولاً ولانعدام الفرق بينهما ثانياً ، إلا أن مصطلح مدرسة قد يكون أوسع فى معنى .

وقد عرفها شوقي ضيف بأنها: (طائفة من أولي العلم الواحد أو الفن الواحد ، تجمعهم وحدة أصوله ، ومناهج البحث فيه ، وإن تعددت أوطانهم واختلفت أجناسهم ، ومهما تنوعت شخصياتهم العلمية ، وتباعدت آراؤهم في الفروع والتفاصيل)(3) .

فضلا عن ذلك ، فإن أصل كلمة (مدرسة) ، مترجم عن الفرنسية ، وتعني عندهم ما كان يعني به العرب بكلمة مذهب(4) .

لكن المعاصرين استحسنوا مصطلح (مدرسة) فاستخدموه في مادة الخلاف النحوي وفي قضايا أدبية أخرى ، مثل طه حسين والعقاد والمازني وشوقي ضيف ، وغيرهم ، فقالوا مدرسة أوس بن حجر ، ومدرسة الديوان ، والمدارس النحوية .

ثالثاً - المدرسة :

اختلف في تحديد مدلول هذا المصطلح ، وفي وجوده أيضاً ، فمنهم من نفى إطلاقه عند القدامى و المعاصرين ، ومنهم من نفى وجوده قديماً فقط ، ومنهم من لم ينف وجوده لا قديماً ولا حديثاً(5) .

يبدو أن العرب القدامى لم يستخدموا كلمة (مدرسة) . وأنهم استخدموا كلمة (مذهب) نسبة إلى البلد ، وكان ابن النديم أول من استخدمه في التقسيم.

وأول من استخدم مصطلح (مدرسة) هم المعاصرون ، وقد سبق إلى ذلك المستشرقون من أمثال : (فلوكل وبروكلمان وفایل) ومن الباحثين العرب مثل محمد طنطاوي والمخزومي وضيف و عبدالرحمن السيد) وغيرهم(6) .

• المطلب الثاني - (نشأة المدرستين البصرية والكوفية)

نشأت الدراسات النحوية بالبصرة ، ونمت شيئاً فشيئاً ، إلى أن تزعمها الخليل بن أحمد الفراهيدي ، وتلميذه سيبويه فعلى يديهما تطورت مسائله ونضجت علله ، وكان قرآن النحو (كتاب سيبويه) منارة للدراسات النحوية من بعده .

وقد تميز النحاة البصريون بطابع الميل إلى الفلسفة والمنطق أكثر من الميل إلى الراوية والنقل ، ومن ثم نشأ صراع بينهم وبين القراء من ناحية وبينهم وبين أهل الحديث من ناحية أخرى ، أما عن خصوماتهم مع أهل الحديث ؛ فلأن الحديث في نظرهم لم يكن رواته عربياً ولأنهم جوزوا روايته بالمعنى لا باللفظ مما يجعل

الاحتجاج به في مجال اللغة والنحو مرفوضاً. إضافة إلى اعتداد البصريين بالمنطق والعقل فإنهم لا يقبلون الاعتماد على الشواهد الشعرية إلا إذا كانت متواترة ، وتواترها هو كثرة دورانها على الألسنة وصدورها من العرب الخُص .

فلقد كان الخلاف عنيفاً قوياً بين البصريين والكوفيين ، ووصل إلى أن عقدت بين علماء المدرستين مناظرات عامة شهدها السادة والرؤساء ؛ لمعرفة أي المدرستين أصح وأيتهما أحكى لما قالته العرب ، ولم يقف الأمر عند العلماء المعاصرين الذين شهدوا المناظرات أو اشتركوا فيها ، ولكنه امتد إلى عصور بعيدة بعد ذلك فأيد فريق مذهب البصريين ، ونحا الثاني منحى الكوفيين ، وحاول ثالث أن يوفق بين الآراء المتضاربة .

فالاختلاف في الرأي فطرة بين البشر ، فقد وزع الله العقول ، كما وزع الأرزاق فتفاوتت كما تفاوتت ، وليس الاختلاف في تعدد الآراء فقط ، بل الاختلاف يقوم على التعارض ، وعدم الاتفاق ، والرفض للرأي الآخر ، ومثاله الوجوب والجواز أو المنع ، أو تضاد الأحكام فهذا يرى الكلمة اسماً ، والآخر يراها حرفاً .

المبحث الثاني - أسس الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية :

المطلب الأول - (نشأة النحو) :

إن اللغة كائن حي ، وليست من صنع فرد أو أفراد ، وإنما هي نتيجة حتمية للحياة في مجتمع يجد أفرادهم مضطرين إلى اتخاذ وسيلة معينة للتفاهم والتعبير عما يجول بالنفس، وتبادل الأفكار ، و تلك الوسيلة هي اللغة .

إن محافظة أي مجتمع على لغته نابع عن عدة أسباب أهمها قوة اللغة وشيوعها بين أهلها وتأثيرها في غيرها من المجتمعات بفعل عوامل دينية وثقافة وسياسية ، وإن اللغة العربية لغة مكفولة الحفظ ، فهي مؤثرة في الغالب في غيرها مستقطبة أنصاراً لها ومتحدثين بها ، وهذه الكفالة نابعة من قوة اللغة ذاتها حيث اعتمادها إليها فهي عامة لأهل الإسلام في الدنيا والآخرة للتعبد ، فارتبطت بالقرآن الكريم ولولا ذلك لجزت عليها سنن التطور فأضحت لغة أثرية(7).

ويرافق الاعتماد الإلهي تسخيرًا لكل وسائل الحفظ من اللحن والخطأ والتغيير ،
فقدّر الله علماء ورجال حكم وغيرهم لحماية لغة الدين وتطويرها ، حرصاً على أداء
نصوص الذكر الحكيم أداءً فصيحاً سليماً إلى أبعد حدود السلامة والفصاحة ...

تعريف النحو :

في اللغة : القصد والجهة والضرب والصرف والاعتماد . وكلها معانٍ تفيد
الاختصاص بشيء دون آخر ، وتفيد انتهاج طريقة دون أخرى للتفرد بها .

أما النحو : في الإصطلاح : اتباع قواعد اللغة العربية بمراعاة ضرورتها ، صوناً
للألسنة من الخطأ ، منعاً للاضطراب التعبيري والالتباس المعنوي (8) .

* المرحلة الأولى - بداية الخلاف :

كان الخلاف بداية محصوراً بين علماء البصرة؛ لعدم وجود مذاهب أخرى تقوم على
تعمد المخالفة . ومثاله مخالفة عيسى ابن عمر لأبي عمرو بن العلاء في مسألة إجازة
أبي عمرو (ليس الطيّب إلا المسك) بالرفع وبيان ذلك بلهجتي تميم التي ترفع
، والحجاز التي تنصب ، ومثاله - أيضاً - تفرد يونس بن حبيب بأقيسته ، ومخالفة
الأخفش الأوسط للخليل وسيبويه (9) .

** المرحلة الثانية - ظهور التمدّج بنشأة أصول المدرسة الكوفية :

ظهر التمدّج وعرف مع أبي جعفر الرؤاسي ، ومعاذ الهراء ، مؤسسي المدرسة
الكوفية في النحو والصرف ، وإن يرى البعض بأن الكسائي والفراء هما المؤسسان ،
حيث رحلا إلى البصرة وأخذا عن علمائها من الطبقة الرابعة عيسى بن عمر ، وأبي
عمرو بن العلاء (10) .

وقال السيوطي عن الرؤاسي : (وأبو جعفر هذا هو أستاذ الكسائي وهو أول من
وضع من الكوفيين كتاباً في النحو وكان رجلاً صالحاً وقيل : إن كل ما في كتاب
سيبويه) وقال الكوفي كذا (إنما تمنى به الرؤاسي) (11) .

ومن هنا بدأ التمدّج حيث الجواب في كل مدرسة مناقضاً للأخرى ، وتؤكد ذلك مع
ما قام به الكسائي والفراء في إرساء مبادئ المدرسة الكوفية في النحو (12) .

*** المرحلة الثالثة - المخالفة الصريحة بين المذهبين :

والتي كانت تعقد من خلال المناظرات بين علماء المدرستين ، والرغبة في
التقرب إلى قصور الخلفاء ، فمع سيبويه نستطيع أن نتحدث عن خلاف بصري

وكوفي .فقد كان للمسألة الزبورية(13) بينه وبين الكسائي أثر في تسليط الضوء على الخلافة .

حتى طال الكلام في هذه الصناعة وحدث بين أهلها في الكوفة والبصرة ، وكثرت الأدلة والحجاج بينهم ، وتباينت الطرق في التعليم ، وكثر الاختلاف في إعراب كثير من القرآن .

المبحث الثالث - المذهب البصري :

المطلب الأول - (المنهج البصري)

لقد كان من حُسن حظ النحو أن كانت البصرة مولده ومهده :

أولاً - المنهج العلمي :

اعتمد البصريون في مادة منهجهم العلمي على الأفصح من الألفاظ والأسهل منها على اللسان ؛ لذلك اختاروا من القبائل التي اعتمد عليها القبائل المقطوع بعراقها في العربية ، فاختراروا من العرب قيساً وتميماً وأسداً ، فأخذوا أكثر قواعدهم عن هؤلاء في اللغة والإعراب والتصريف ، ثم أخذوا عن هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يأخذوا عن حضري ولا عن سكان البراري ممن كان يجاور الأمم الأخرى ، ومن هنا رفضوا الأخذ عن لحم وجذام لمجاورتهم أهل مصر ، ولم يأخذوا عن قضاة ولا عن غسان ولا عن إياد لمجاورتهم أهل الشام ، ولا عن النمر لمجاورتهم اليونان ، ولا عن بكر لمجاورتهم النبط والفرس ، ولا عن عبد قيس ولا أزد عمان لمخالطتهم الهند والفرس ، ولا عن أهل اليمن لمخالطتهم الهند والحبشة ، ولولادة الحبشة فيهم ، ولا عن بني حنيفة وسكان اليمامة ، ولا عن سكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، بل رفضوا الأخذ عن حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة قد خالطوا غيرهم من الأمم ففسدت ألسنتهم(14) .

ثانياً - اختيار سلامة لغة المأخوذ عنهم :

كان البصريون يختبرون سلامة لغة من يشكون في أمره ممن سبق من القبائل الفصيحة ويروي ابن جني في ذلك، فيقول : (ومن ذلك ما يُحكى أن أبا عمرو استضعف فصاحة أبي خَيْرَ لما سأله فقال : كيف تقول استأصل الله عرقاتهم ؟ ففتح أبو خَيْرَ التاء ، فقال له أبو عمرو هيهات أبا خيرة لأن جلدك(15)) .

ثالثاً - التأكد من الثقات في صحة المروي :

كان البصريون يتحرون عن الرواة فلا يأخذون إلا برواية الثقات الذين سمعوا اللغة من الفصحاء عن طريق الحفظ والإثبات ، الذين بذلوا الجهد في نقل المرويات عن قائلها منسوبة إليهم(16) .

رابعاً - كمية المقيس عليه من المنقول عن العرب :

اشتراط البصريون فيما ينقل عن العرب الكثرة الكاثرة من هذا المسموع الذي تخول لهم القطع بنظائره وتسلمهم إلى الاطمئنان عليه في نوط القواعد به ، وإلا عدوه مروياً يحفظ ولا يقاس عليه إلّم يرد من نوعه ما يخالفه فلا بأس من عدّه مبنياً للتقعيد عليه ، ومن هنا ارتضى العلماء رأي سيبويه في إلحاق فعولة بفعيلة في النسب في حذف حرف المد وقلب الحركة فتحة إعتقاداً على سماعه في النسب إلى شنوءة سننياً ، لأنه لم يرد ما يخالفه (17) .

فإذا ما خالف الوارد من القياس أولوه و اعتبروه شاذاً يحفظ ولا يقاس عليه ، وقد ينكرونه أو يقولون إنه ضرورة .

ولقد كان عبدالله بن أبي إسحاق شديد التجريد في القياس ، سريعاً إلى تخطئة المعربين إذا خرجوا عن المؤلف في كلام العرب (18) .

ومثل عبدالله عيسى بن عمر الذي تجاوز هذا الحد فراح يتعقب الجاهلين (19) .

كل ذلك حمل كثيراً من البصريين على الطواف في الجزيرة العربية ، ولم يقتنعهم ما بين أيديهم ، فارتحل من رجال الطبقة الثالثة الخليل ويونس وغيرهما ، ومن الرابعة أبو زيد وأبو عبيدة الأصمعي ، فأخذوا عن القبائل البعيدة من أطراف الجزيرة العربية والباقية في سرتها من جفاة الأعراب .

فأجهد هؤلاء العلماء - وشرّقوا وغرّبوا وتحملوا تلك الشهور والأعوام ، تفانياً في التثبت بأنفسهم من سلامة ما يروون عن العرب ، فشافهوه في أوديتهم ، وسمعوا منهم في أخبيتهم ومراعيهم وأسواقهم ومجتمعاتهم ، وقدموا للعلم خدمة جليلة . فعن هؤلاء أخذت علوم العربية وفي أيامهم دُوّنت ، وجُل ما في أيدي الناس منها إنما كان بفضلهم . سأل الكسائي الخليل : (من أين أخذت علمك ؟ فقال : من بوادي نجد والحجاز وتُهامة ...) (20) .

المطلب الثاني - (مصادر الدراسة عند البصريين)

بالغ البصريون في التحري والتنقيب عن الشواهد السليمة ، وأبلوا في ذلك ما شهد لهم به الدهر ، فتجافوا عن كل شاهد منحول مفتعل . وآية ذلك أول كتاب لهم ، وهو كتاب سيبويه .

واعتمد البصريون في دراستهم من المصادر التالية ، وهي :

1- القرآن الكريم :

أقام البصريون نحوهم على القرآن الكريم ، حيث كانوا يستشهدون في كثير من المسائل بآيات من القرآن الكريم ، فكان القرآن أهم مصادرهم .

2- الشعر الجاهلي والإسلامي :

لقد اعتمدوا الشعر الجاهلي أصلاً من أصولهم ، و تجاوزوه إلى الشعر الإسلامي في الاستشهاد على صحة المسألة ، فاستشهدوا في نحوهم بشعر الفرزدق وجريرو أرجير العجاج ورؤبة وأبي النجم . وفي بعض الأحيان يتجاوزون الحقبة التي وقفوا عندها في استشهادهم ، فقد جاء في الاقتراح للسيوطي فيما رواه ثعلب عن الأصمعي : (أن إبراهيم بن هرمة آخر من يحتج به ، ومن المعلوم أن ابن هرمة هذا قد ولد سنة تسعين للهجرة) (21) .

كما أن أوائل البصريين قد اطمأنوا إلى سلامة لغة جماعة من العلماء ممن ينتمون إلى أصول غير عربية ، فقد جاء أن أبا عمرو بن العلاء قد قال في الحسن البصري : (ما رأيت أفصح من الحسن البصري والحجاج بن يوسف الثقفي ، فقليل له : فأيهما أفصح ، قال : الحسن) (22) .

إذن يمكننا القول إن المادة التي احتج بها البصريون في وضع أصول العربية ، هي لغة التنزيل والشعر القديم جاهلية وإسلامية ، ومأثر من الأمثال الجاهلية ، واستبعدوا الحديث الشريف من احتجاجهم فلم يستشهدوا به بحجة أن الحديث يشتمل على قدر كبير روي بالمعنى ، ولم يضبط بلفظه ، وأن طائفة كبيرة من المحدثين لم يكونوا عرباً ، ينتمون إلى أصول غير عربية .

وهذا الرأي غير سديد ؛ لأن رجال الحديث قد تحروا التدقيق والضبط ، وتشددوا في ضبط الحديث . فكان لهم فيه موازين دقيقة ، ومن هنا لم يكن للنحاة أن يرفضوا هذه اللغة التي بولغ في نقدها وضبطها والوصول بها إلى الكمال في الصحة والصواب .

المطلب الثالث - (سبب نشأة النحو في البصرة)

كانت البصرة مولد النحو للأسباب التالية ، وهي :

- 1- أكثر العرب من قيس وتميم استقروا بها مع بقية العرب .
- 2- كان (المربد) على مقربة من البصرة ، تلك السوق التي كانوا يقضون فيها شؤونهم قبل أن يدخلوا الحضر ، أو يخرجوا منه ، وقد أصبحت تلك السوق بديلاً لعكاظ في الجاهلية ، وكانت تقام النوادي الأدبية ، والمجامع الثقافية ومجالس العلماء والأدباء .

3- موقعها الجغرافي حيث إنها كانت على طرف البادية فيما يلي العراق ، وأدنى المدن إلى العرب الأفحاح التي لم تلوث لغتهم بعامية الأمصار ؛ فعلى مقربة منها

بوادي نجد غربا ، والبحرين جنوبا وكل ذلك سهل لعلماء البصرة تدوين القواعد المدعومة على العناصر الثلاثة المذكورة سابقا ، وهي :

أ- سلامة من أخذوا عنهم من العرب المقطوع بعراقهم في العروبة .

ب - الثقة برواية ما سمعوه عنهم عن طريق الحفظه والأثبات والذين بذلوا النفس والنفيس في نقل المرويات عن قائلها .

ج - الكثرة الفياضة من المسموع الذي تحول لهم القطع بنظائره .

المطلب الرابع - (طبقات علماء مدرسة البصرة)

تبدأ هذه الطبقات من عصر واضع النحو أبي الأسود الدؤلي إلى أول عصر الخليل بن أحمد .

وهذه المرحلة هي التي استأثرت بها البصرة ، صاحبة الفضل في وضعه ، والكوفة منصرفه عنه برواية الأشعار والأخبار والنوادر زهاء قرن . قسمت كتب الطبقات طبقات العلماء إلى .

الطبقة الأولى :

1- تبدأ من عصر نصر بن عاصم (ت89هـ)(23).

2- عنيسة بن معدان الفيل (المهدى) (ت100هـ).

3- عبد الرحمن بن هرمز، وأبوداود الأعراج المتوفي بالإسكندارية سنة (17هـ)(24) .

4- يحيى بن معمر العدوانى ، أبو سليمان(25).

الطبقة الثانية :

1 - ابن أبي إسحاق أبو بحر عبدالله بن أبي إسحاق زيد الحضرمي البصري (ت 117هـ) ، وهو أول من علل النحو ، وعاصره عيسى بن عمر الثقفي ، وأبو عمرو بن العلاء(26) .

2 - عيسى بن عمر البصري الثقفي (ت 149هـ) .

3 - أبو عمرو بن العلاء (ت 154هـ)(27) .

الطبقة الثالثة :

1 - الأخفش الأكبر وهو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبدالمجيد (ت 172هـ)(28).

2 - الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)(29) .

3 - يونس بن حبيب (ت 182هـ)(30) .

الطبقة الرابعة :

- 1 - سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بني حارث بن كعب ، ولقب بسيبويه ومعناه (رائحة التفاح) ، والمتوفى سنة (180هـ) (31) .
- 2 - اليزيدي وهو أبو محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوى مولى بن عدي (ت 202هـ) (32) .

الطبقة الخامسة :

- 1 - الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة أبو الحسن (ت 211هـ) (33) .
- 2 - قطرب وهو أبو علي محمد بن المستنير (ت 206هـ) .

الطبقة السادسة :

- 1 - الجرمى وهو أبو عمرو صالح بن إسحاق مولى بن جزم من قبائل اليمن (ت 225هـ) (34) .
- 2 - التَّوَزَى وهو أبو محمد عبدالله بن محمد مولى قريش (ت 238هـ) (35) .
- 3 - المازني وهو أبو عثمان بكر بن محمد مولى بن سدوس (ت 247هـ) (36) .
- 4 - أبو حاتم السجستاني وهو سهل بن محمد (ت 250هـ) .
- 5 - الرياشي وهو أبو الفضل العباسي بن الفرغ الرياشي (ت 257هـ) (37) .

الطبقة السابعة :

- 1 - المبرد محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري أبو العباس المبرد (ت 285هـ) (38) .
- 2 - الزجاج وهو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (ت 310هـ) (39) .

المبحث الرابع - المذهب الكوفي :

المطلب الأول - (نشأة المذهب الكوفي) :

ظهر النحو الكوفي على يد أبي جعفر الرُّوَاسِي ، وقد تلمذ له الكسائي والفرّاء ، وقد ذكر أبو البركات الأنباري أن له كتاب (الفیصل) ، وكان قد أشار إلى أنه أول كتاب في نحو الكوفيين ، وكتاب (التصغير) ، وكتاب (معاني القرآن) ، غير أننا لا نعرف من نحو أبي جعفر الرُّوَاسِي شيئاً في كتب النحو القديم ، فلم يشر المتقدمون إلى شيء من ذلك ، ولم يصل إلينا شيء من مادته المنشورة .

ولقد عنى الكوفيون بكتاب سيبويه فكانت مادة (الكتاب) المصدر الذي يحتج به ويعتمدوا عليه النحاة الأوائل فى مناظراتهم .

وقد أغفل المعنيون بتأسيس المدارس النحوية المزعومة حقيقة أن النحاة البصريين والكوفيين قد التقوا في مسائل كثيرة . وتداخل علم هؤلاء بعلم أولئك ، فقد وافق الكسائي البصريين في مسائل كثيرة ، وكذلك وافق الفراء البصريين في مسائل عدة .

المطلب الثاني - (أسباب اختلاف المنهج بين المدرستين) :

أدت العوامل والظروف إلى اختلاف منهج كل من الفريقين عن الآخر ، فنشأ الخلاف بينهما في المسائل وأهم هذه العوامل هي :

أولاً - المنهج :

الكوفيون قبلوا كل مسموع ، فأخذوا عن أهل الحضر ممن جاور المتحضرين من الأعراب ، فلم يبالغوا في التحري والتنقيب ، وفي هذا يقول الرياشي البصري : (نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب ، وأكلة اليرابيع ، وهؤلاء - يعني أهل الكوفة - أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ(40) ، وأكلة الشواريز(41)) .

ثالثاً - التأكد من الثقات في صحة المروي :

تساهل الكوفيون في التثبت من صحة المسموع وسلامة قائله، فأخذوا عن حماد الراوية (ت155هـ) وخلف الأحمر (ت180هـ) وكلاهما متهم بالصناعة والنسبة إلى غيره من الأقحاح(42). أي أن الكوفيين لم يتحروا صحة ما يصل إليهم من خبر .

رابعاً - كمية المقيس عليه المنقول عن العرب :

أما الكوفيون فلم يشترطوا للقياس كثرة كائنة ، بل قاسوا على الشاهد الواحد ولو جاء مخالفاً للكثرة المتفق عليها ، فما أوله البصريون أو اعتبروه شاذاً أو ضرورة ، قبله الكوفيون وجعلوه مقيساً عليه .

نقل ابن يعيش في شرح المفصل عن الأندلسي (ت 661هـ) - وهو القاسم بن أحمد بن جعفر الأندلسي(43) - قوله : (الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه بخلاف البصريين) (44) ، بل ونجدهم كثيراً ما ناطوا القاعدة بالقياس دون رجوع إلى شاهد مطلقاً ؛ ولذلك كثرت أقسية الكوفيين ، واشتهر البصريون بأنهم أهل سماع ، أما الكوفيون فقد اشتهروا بأنهم أهل قياس .

المطلب الثالث - (المنهج الكوفي) :

لقد تأخر الكوفيون عن البصريين في هذا العلم حقبة طويلة ؛ لانشغالهم بالشعر و الأدب والظرائف ، ثم تنبهوا بعد ذلك ، وأرادوا مشاركة البصريين ، ولكن كان لنحوهم نمط لا ينحون فيه منحي البصريين ، فاستمعوا من الأعراب و أخذوا عنهم نحاة البصرة ، ولم تقم سوق (الكناسة) بالكوفة مقام المربد بالبصرة .

فكان لكل مذهب طابعه الخاص .

أولاً - إن ما كثر من الأمور الأربعة التي تخلفت عن القياس عند البصري حسب مقتضيات من التأويل والشذوذ ، والاضطراب والاستنكار قد قلت عند الكوفي .

ثانياً - إن الأقسية التي اعتمد عليها البصري في تدوين مذهبه ، هي قليلة عنده بالنسبة إلى الأقسية عند المذهب الكوفي ، ومن هنا قيل إن مذهب البصريين مذهب سماع ، ومذهب الكوفيين مذهب القياس ، ولذلك قال الكسائي زعيم الكوفية :

إِنَّمَا النُّحُو قِيَاسٌ يُنْبَغُ وَبِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَعُ

المطلب الرابع - (طبقات علماء المذهب الكوفي) :

الطبقة الأولى :

1- أبو جعفر الرؤاسي وهو أبو جعفر محمد بن الحسن الرؤاسي بن أخي معاذ الهراء (ت175هـ) (45) .

2- معاذ بن مسلم الهراء (ت187هـ) (46) .

الطبقة الثانية :

1- الكسائي وهو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبدالله بن عثمان الكسائي (ت189هـ) (47) .

الطبقة الثالثة :

1- الأحمر وهو أبو الحسن علي بن مبارك (ت194هـ) (48) .

2- الفراء وهو أبو زكرياء يحيى بن زياد بن عبدالله بن مروان الديلمي (ت207هـ) (49) .

3- هشام الضرير وهو هشام بن معاوية الضرير (ت209هـ) (50) .

الطبقة الرابعة :

1- ابن سعدان وهو أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير الكوفي (ت231هـ) (51) .

2- الطوال وهو أبو جعفر أحمد بن عبدالله بن قادم الطوال (ت243هـ) (52) .

3- ابن السكيت وهو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت (ت244هـ) (53) .

الطبقة الخامسة :

1- ثعلب وهو أحمد بن يحيى النحوي بن زيد أبو العباس (ت291هـ) (54) .

2- الحامض وهو أبو موسى سليمان بن محمد والمعروف بالحامض (ت305هـ) (55) .

3- أبو عمر الزاهد وهو محمد بن عبدالواحد أبو عمر الزاهد (ت345هـ) (56) .

- 4- ابن مقسم وهو أبو بكر محمد بن الحسن المقرئ النحوي (ت328هـ)(57) .
5- أبو بكر الأنباري وهو أبو بكر محمد بن قاسم بن محمد بن
بشار الأنباري (328هـ)(58)

الفصل الثاني :

مسائل الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية :

انتقلت الخلافات النحوية من الرواية إلى التدوين ، فكانت كتب النحو لا تكاد تخلو من خلاف نحوي ورد عليه ، ثم أصبحت الخلافات في كتب مستقلة ، تعرض المسائل النحوية التي اختلف فيها البصريون والكوفيون ، مع تأييد أحد المذهبين وترجيحه ، والكتب التي تناولت الخلاف النحوي كثيرة .
وكان الباعث على اختيار الموضوع .

كثرة المسائل الخلافية مما يتيح لنا معرفة المذاهب النحوية وكيفية الترجيح والوقوف على أسس الترجيح الصحيح في القضايا النحوية والصرفية والمفاضلة بين آراء النحاة المتأخرين عند الاختلاف .

لذلك اخترت مسألتين من مسائل الخلاف للعرض والتفصيل وسرد آراء المذهبين البصري والكوفي المسألة الأولى المتعلقة برفع المبتدأ والخبر ، والمسألة الثانية متعلقة بنعم وبئس والخلاف بينهما .

*** المسألة الأولى - المبتدأ يرفع الخبر :

مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ .

ويرى الكوفيون أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان(59)، واحتجوا بأنهم قالوا: إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ لأننا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر ، والخبر لا بد له من مبتدأ ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه ، ولا يتم الكلام إلا بهما، والشاهد فيه :

وشر المنيا ميّت وسط أهله
كَهْلِكَ الفتى قد أسلم الحى حَاضِرُهُ .

فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقضي صاحبه اقتضاءً واحداً عملاً كل واحدٍ منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه ، فهذا قلنا إنهما يترافعان ، وكل واحد منهما يرفع الآخر .

إلا ترى أنك إذا قلت "زيد أخوك" لا يكون أحدهما كلاماً إلا بانضمام الآخر إليه وقال تعالي: (أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) سورة الإسراء آية 110 ، فنصب أيّامًا تَدْعُوا، وجزم تدعوا بأيّامًا ، فكان كل منهما عامل ومعمولاً، وقوله تعالي (أَيَّامًا

تكونوا يدرككم الموت) سورة النساء آية 78 ، فأينما منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم بأينما .

وهذا الخلاف ناشىء عن إيمان المدرستين بنظرية العامل في النحو ، فكل أثر إعرابي لا بد أن يكون له سبب ، أي عامل ، والعامل إما لفظي أو معنوي ، والجملة الاسمية مكونة من مبتدأ وخبر ، و المبتدأ مرفوع والخبر مرفوع ، فما السبب في رفعهما ؟ أي ما العامل فيهما ؟ البصريون يرون أن

المبتدأ يرتفع بالابتداء ، والابتداء عامل معنوي ، وهو وقوع الاسم في ابتداء الكلام على وجه الأصالة التجرد عن العوامل اللفظية ، ولكنهم اختلفوا فيما يرفع الخبر(60) .

واختلف البصريون حول رفع الخبر ، وانقسمت الآراء حول رفع الخبر إلى :

- 1 - فريق يرى أن الابتداء يرفع الخبر كما يرفع المبتدأ .
- 2 - فريق يرى أن الابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر معاً .
- 3 - فريق يرى أن الابتداء يرفع المبتدأ ، والمبتدأ يرفع الخبر(61) .

الرأى الأول :

أما الكوفيون فيرون أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ . أي أن العامل هنا عامل لفظي . قالوا: لا يجوز أن يقال إنا نعني بالابتداء التعرّي من العوامل اللفظية فهو إذا عبارة عن عدم العوامل . والذي يدل على أن الابتداء لا يوجب الرفع أننا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف ، ولو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة ، فلما لم يجب ذلك دلّ على أن الابتداء لا يكون موجباً للرفع .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو الابتداء ، وإن كان الابتداء هو التعرّي من العوامل اللفظية لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة جسّية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف ، وإنما هي صفات ودلالات ، والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء(62) .

وكيف تواصل من أصبحت خلاته وكأبي مرحب ؟

وإذا ثبت أنه عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره ، قياساً على غيره من العوامل نحو : (كان) وأخواتها و (إنّ) وأخواتها و (ظنّ) وأخواتها ، فإنها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره .

وأما من ذهب إلى أن الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر فقالوا : لأن وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ ، فوجباً أن يكونا هما العاملين فيه ، غير أن هذا القول وإن كان عليه كثير من البصريين لا يخلو من الضعف ، وذلك لأن المبتدأ اسم ، والأصل في الأسماء ألا تعمل(63) .

والأفضل أن يقال : إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ ؛ لأنه لا ينفك عنه ، ورتبته ألا يقع إلا بعده ، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ ، إلا أنه معه لأنه اسم والأسماء في الأصل لا تعمل .

أما المذهب القائل إن الابتداء يعمل في المبتدأ والمبتدأ يعمل في الخبر فقالوا : إنما قلنا إن الابتداء يعمل في المبتدأ أو المبتدأ يعمل في الخبر دون الابتداء لأن الابتداء عامل معنوي ، والعامل المعنوي ضعيف ، فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظي .. وهذا ضعيف ، لأنه متى وجب كونه عاملاً في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره ؛ لأن خبر المبتدأ ينزل منزلة الوصف ، كقولك : زيد قائم وعمرو ذاهب وقوله تعالى (أزواجه أمهتهن) أي تنزل منزلتهن في الحرمة والتحريم .

كما أن العامل في الوصف هو العامل في الموصوف سواء كان العامل قويا أو ضعيفا . أما قولهم : إنهما يترافعان ؛ لأن كل واحد منهما لا بد له من الآخر ولا ينفك عنه ، قلنا : الجواب عن هذا من وجهين وهما :

1 - إن العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول ، وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر ، وذلك محال .

2 - إن العامل في الشيء ما دام موجوداً لا يدخل عليه عامل غيره ، لأن العامل لا يدخل على عامل .

وأما قولهم : إن الابتداء لا يخلو من أن يكون اسماً أو فعلاً أو أداة إلى آخر ما قرروا ، فإننا نقول : إن الابتداء عبارة عن التعرّي عن العوامل اللفظية ، وقولهم : فإذا كان معنى الابتداء هو التعرّي عن العوامل اللفظية فهو إذن عبارة عن عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملاً .

أما قولهم : الابتداء بالمنصوبات والمسكّنات والحروف ، فلو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة ، قلنا : أما المنصوبات فإنها لا يتصور أن تكون مبتدأة ؛ لأنها وإن كانت متقدمة في اللفظ إلا أنها متأخرة في التقدير ؛ لأن كل منصوب لا من أن يكون مفعولاً أو مشبهاً بالمفعول ، والمفعول لا بد أن يتقدمه عامل لفظاً أو تقديراً ، فلا تصح له رتبة الابتداء . وإذا كانت هذه المنصوبات متقدمة في اللفظ متأخرة في التقدير لم يصح أن تكون مبتدأة ؛ لأنه لا اعتبار بالتقديم إذا كانت في تقدير التأخير .

وأما المسكّنات إذا ابتدئ بها فلا يخلو من أن تقع مقدمة في اللفظ دون التقدير أو تقع مقدمة في اللفظ والتقدير : فإن وقعت مقدمة في اللفظ دون التقدير كان حكمها حكم المنصوبات ؛ لأنها في التقدير التأخير ، وإن وقعت متقدمة في اللفظ والتقدير إما أن

تستحق الإعراب في أول وضعها أو إما لاستحق الإعراب في أول وضعها : فإن كانت تستحق الإعراب في أول وضعها كالأسماء المبنية على السكون فإننا نحكم على موضعها بالرفع بالابتداء ، وإنما لم يظهر في اللفظ لعلّة عارضة منعت من ظهوره ، وهي شبهه(64) الحرف أو تضمّن معنى الحرف .

وإن كانت لا تستحق الإعراب في أول موضعها نحو (من ، وكم) وما أشبه ذلك من الأسماء والحروف المبنية على السكون فإننا نحكم على موضعها بالرفع بالابتداء ، لأنها لا تستحق شيئاً من الإعراب في أول الوضع ، فلم يكن الابتداء موجبا لها الرفع ؛ لأنه نوع منه(65) .

فلو كان ذلك موجبا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة ، وعدم عمله في محلّ لا يقبل العمل لا يدلّ على عدم عمله في محل يقبل العمل ؛ وعدم عمل الابتداء في محل لا يقبل العمل إنما كان لعدم استحقاق المعمول ذلك العمل ...

*** المسألة الثانية - نعم وبئس والخلاف بينهم :

مذهب جمهور النحويين أن (نِعَمَ و بئسَ) فعلان ، بدليل دخول تاء التانيث الساكنة عليهما ، التي يختص بها الفعل الماضي فقط ولا يجوز دخولها على الأسماء .

وذهب الكوفيون إلى أنّهما اسمان بمعنى الممدوح والمذموم يعربان مبتدأ(66) ، واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما . وكذلك من الدليل على أنّهما اسمان أنا العرب تقول "يانعم المولى ويانعم النصير " فنداؤهم يدلّ على الاسمية ، لأن النداء من خصائص الأسماء ، وكذلك إنه لو كان فعلا لتصرف تصرف الأفعال فكان منهما مسقبل وأمر ومصدر ومضارع ، وكذلك أن اللام تدخل عليه إذا وقع خبر أكقولك " زيدا لنعم الرجل " هذه اللام لا تدخل إلا على الاسم أو الفعل المضارع و نعم ليست فعلاً مضارعاً فثبت أنها اسم .

وذهب البصريون إلى أنّهما فعلان ماضيان جامدان للمدح والذم لا يتصرفان ، وهذا مذهب الكسائي من الكوفيين .

وحجة البصريين على أنّهما فعلان اتصال الضمير البارز (الفاعل المرفوع) بهما على حدّ اتصاله بالفعل المتصرف : فقد جاء عن العرب أنهم قالوا : (نعماً رجلين(67) و نِعْمُوا رجلاً) .

وقد رفعا أيضا (الفاعل) الاسم الظاهر في نحو (نِعَمَ الرجلُ وبئسَ الغلامُ) ، والفاعل المضمر نحو (نعم رجلاً زيدٌ وبئسَ غلاماً عمروٌ) فدلّ ذلك على أنّهما فعلان وقد اعترض الكوفيون على

أنّ تاء التانيث لا تختصّ بالفعل فقط كما ذكر البصريون ، لأنها قد تتصل بحروف في قولهم : (رَبَّتْ وثمّت و ولات) وهذا يبطل قولهم من اختصاصها بالفعل فقط فيجوز

إذا بطل الاختصاص أن تكون نعم وبئس اسمين لحقتما تاء التأنيث الساكنة كما لحقت تاء التأنيث الحروف رُبَّتْ ووثمت وولات .

ماويّ بل ربّما غارةٍ شعواء كاللذعة بالميسم

ثمت قمنا إلى جرد مسومة أعرهفهن لأيدينا كاللذعة بالميسم (68)

أجاب البصريون عن ذلك بأن تاء التأنيث اللاحقة للفعل الماضي تكون ساكنة ، وتاء التأنيث التي في رُبَّ ووثم تكون متحركة فبينهما فرق ، وأما لات فالتاء ليست تاء تأنيث مزيدة فيها بل هي أصلية للفرق بين لا النافية ولات النافية ، ولات بناء على ذلك كلمة بكاملها ، على أنّ التاء إذا كانت فرضاً تاء تأنيث مزيدة فيها فإنها ليست مثل تاء التأنيث الساكنة والمتحركة من عدة وجوه ، ومنها أنّ الكسائي كان يقف عليها بالهاء ويقول (ولاه) في حين لا يجوز الوقف بالهاء على (ضربت) ولا على (رُبَّتْ ثمت) وكذلك قوله تعالى : (ولات حين مناص) سورة ص اية 3 .

ومن الكوفيين من قال إنّ الدليل على أنّهما ليسا بفعالين عدم اقتران الزمان بهما مثلما يحسن في الأفعال . فلا تقول : (نعم الرجل أمس أو غداً) فلمّا لم يحسن اقتران الزمان بهما علّم أنّهما ليسا بفعالين .

وقد أجاب البصريون على شاهد الكوفيين بأنّ قوله (ألست بنعم الجار) إنما هو الحكاية المقدّرة ، وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا شبهة في فعليته ، وعلى هذا يكون الأصل ألست بجار (69) مقول فيه نعم الجار . إلا أنهم حذفوا الموصوف وأقاموا (70) الصفة مقامه فصار التقدير (ألست بمقول فيه نعم الجار) ثم حذفوا الصفة التي هي (مقول) وأقاموا المحكي بها مقامها فدخل حرف الجر على الفعل لفظاً وإن كان داخلاً على غيره تقديرأ (71) .

الخاتمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، أحمدته حمد العارفين بفضلته ، وأشكره على نعمه الظاهرة والباطنة ، وبعد :

فهذه هي أهم النتائج التي توصلت إليها :-

* من أسباب الخلاف النحوي اختلاف النحاة في المسموع من العرب ، واختلاف مقاييسهم في تحديد القبائل الفصيحة وغير الفصيحة ، واختلاف فهم المنهج الذي سلكوه مثل النزعة العقلية والمنطقية لدى بعض النحاة ، والاهتمام بالسماع وتغليبه على النزعة العقلية لدى بعضهم الآخر ، وتأثر بعضهم بالعلوم الأجنبية أو الإسلامية .

** للتعصب أثر بارز في توسيع شقة الخلاف بين النحاة، ومن ذلك قول أبى حاتم السجستاني : (إذا فسرت حروف القرآن المختلف فيها أو حكيت عن العرب شيئاً

فإنما أحكيه عن الثقات عنهم مثل أبي زيد الأصمعي وإبي عبيدة ويونس ، وثقات من فصحاء الأعراب وحملة العلم ، ولا ألتفت إلى رواية الكسائي والأحمر والأموي والفراء ونحوهم ، وأعوذ بالله من شرهم .

وطبيعة النحو العربي التي تقوم على الاجتهاد و التعليل قد تجعل النحوي يرتجل آراء نحوية ينفرد بها .

*** ومن أهم كتب الخلاف النحوي، الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى بركات الأنباري ، لأن المؤلف اعتمد على كتب النحاة المتقدمين ومن جاء بعدهم فى توثيق المسائل .

**** أهم النتائج من خلال آراء المدرستين وتضارب الآراء فى المسألة الواحدة نتيجة للاختلاف فى الوسيلة والمذهب الذي سلكوه فى الدرس النحوي ،ومن هنا اختلفت وجهتا النظر بين المدرستين .

*****وأما فى نعم وبئس القول فيهما على اختلاف المدرستين رغما كثرة الآراء والحجج أنى أميل كونهما فعلا جامدان وذلك على رأى البصريين والله أعلم

***** أن مدار المسائل الخلافية لم تكن بين المدارس فحسب بل كانت بين النحويين فى إطار المدرسة الواحدة .

وأخيراً ... أحسب بعلمي هذا قد حاولت ، وأرجو من المولى القدير أن أكون قد وفقت وما توفيقى إلا بالله عزو جل ...

الهوامش:

- 1) مناهج واتجاهات الدراسات النحوية ، مجلة آداب المستنصرية ع2 ص245 .
- 2) المدارس النحوية وأسطورة وواقع ص13 .
- 3) نقد الأستاذ علي النجدي ناصف لكتاب شوقي ضيف (المدارس النحوية) مجلة المجمع – دمشق ج5/1969 ، والبحث اللغوي عند العرب ص90 .
- 4) المدارس النحوية أسطورة وواقع ص119 .
- 5) الاتجاهات النحوية الحديثة ص1-3 ، وأبو زكريا الفراء 511 ، والمدارس النحوية لدكتورة خديجة الحديثي في مقدمة كتابها ، وتامدارس النحوية أسطورة وواقع ص12-139 ، وابن الحاجب النحوي ص27-51 .
- 6) المدارس النحوية – خديجة الحديثي ص7-17 .
- 7) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ص9 .
- 8) نشأة النحو العربي في مدرستي الكوفة والبصرة ص24 .
- 9) المفيد في المدارس النحوية ص47 .
- 10) نفس المصدر السابق .
- 11) المزهر ج2 ص343 .
- 12) المفيد في المدارس النحوية ص47-49 .
- 13) الحكاية المشهورة بين سيبويه والكسائي في مجلس يحيى بن خالد .
- 14) الأقتراح ص56 ، والمزهر ج1 ص128 .
- 15) الخصائص ج1 ص413 ، أبو عمرو هو أبو عمرو بن العلاء ، وأبو خيرة هو نهشل بن يزيد ، ترجع هذه الحكاية في ترجمة أبى عمرو في نزهة الألباء .
- 16) المدارس النحوية أسطورة وواقع ص17 .
- 17) الأشموني ج4 ص186 .
- 18) نزهة الألباء ص26 .
- 19) الكتاب لسيبويه ج2 ص223 .
- 20) المزهر ج2 ص256 .
- 21) المدارس النحوية أسطورة وواقع ص21 .
- 22) وفيات الأعيان ج1 ص70 .
- 23) أنباء الرواة ج3 ص343 . ، ونزهة الألباء ص15 .
- 24) أنباء الرواة ج2 ص137 .

- (25) طبقات النحويين ص 22 ، وبغية الوعاة ص 417 .
- (26) نزهة الألباء ص 88 ، وأنباه الرواة ج 2 ص 104 .
- (27) تهذيب التهذيب ج 3 ص 219 .
- (28) نشأة النحو ص 60 ، وبغية الوعاة ص 296 .
- (29) معجم الأدباء ج 11 ص 72 ، وأنباه الرواة ج 1 ص 341 .
- (30) نزهة الألباء ص 243 ، وطبقات النحويين ص 43 .
- (31) سيبويه فى مراتب النحو ص 65 ، وإنباه الرواة ج 2 ص 346 .
- (32) بغية الوعاة ص 414 ، وطبقات النحويين ص 60 ، ونزهة الألباء ص 81 .
- (33) بغية الوعاة ص 258 ، والمدارس النحوية لشوقي ضيف ص 94 .
- (34) تاريخ بغداد ج 9 ص 313 ، وإنباه الرواة ج 2 ص 80 ، وبغية الوعاة ص 268 .
- (35) طبقات النحويين ص 106 ، والتَّوَزِّي بتشديد التاء والواو المفتوحتين نسبة إلى توز .
- (36) الكامل فى النحو والصرف ص 13 .
- (37) طبقات النحويين ص 103 .
- (38) بغية الوعاة ص 116 ، ونزهة الألباء ص 217 .
- (39) المدارس النحوية ص 131 .
- (40) الكواميخ جمع كامخ : نوع من الإدام .
- (41) الشواريز جمع شيراز : اللبن التخين – أخبار النحويين البصريين ص 90 .
- (42) نشأة النحو لطنطاوي ص 108 .
- (43) بغية الوعاة ص 275 .
- (44) أخبار النحويين البصريين ص 90 ، والاقتراح ص 100 .
- (45) الفهرست ص 102 ، ونزهة الألباء ص 108 .
- (46) مراتب النحويين ص 24 .
- (47) المدارس النحوية ص 154 .
- (48) نزهة الألباء ص 108 .
- (49) ترجمة فى طبقات النحويين للزبيدي ص 147 .
- (50) غية الوعاة ص 260 .
- (51) الفهرست ص 110 .
- (52) بغية الوعاة ص 45 ، وطبقات النحويين ص 139 .

- 53 (أنباء الرواة ج2ص92 ، وبغية الوعاة ص20 ، وطبقات النحويين ص151 .
- 54 (أنباء الرواة ج1ص183 ، وبغية الوعاة ص172 ، وطبقات النحويين ص155 ، والفهرست ص116 .
- 55 (بغية الوعاة ص262 ، والفهرست ص79 ، ونزهة الألباء ص141 .
- 56 (بغية الوعاة ص69 ، والفهرست ص76 ، ونزهة الألباء ص276 .
- 57 (بغية الوعاة ص36 ، ونزهة الألباء ص288 .
- 58 (الفهرست ص75 ، وبغية الوعاة ص91 .
- 59 (الإنصاف - المسألة السادسة .
- 60 (شرح ابن عقيل ج1 ص200 .
- 61 (نفس المصدر السابق .
- 62 (دروس في كتب النحو ص85 .
- 63 (تقوم نظرية العامل عندهم على أن الأصل في العوامل هو (الفعل) أما الأسماء والحروف فهي فروع في العمل ، لذلك يقسمون العوامل إلى عوامل قوية وعوامل ضعيفة .
- 64 (دروس في كتب النحو ص91 .
- 65 (زيدٌ مبتدأ عند التميميين الذين يهملون ما أو اسم ما العاملة عمل ليس عند الحجازيين ، والباء حرف جر زائد ، نعم بمعنى الممدوح مبتدأ مبني على الفتح في محل جر بالباء وفي محل رفع بالابتداء والرجل خبر المبتدأ ن والجملة خبر المبتداء الأول أو خبر ما العاملة ليس - كتاب الوسيط في تاريخ النحو العربي ص97 .
- 66 (المراد بالشبه الحرف ههنا الشبه الوضعي .
- 67 (رجلين ورجالاً تمييزان .
- 68 (الباء حرف جر زائد .
- 69 (انظر التبيين ص274 هذا البيت لضمرة بن النهشلي .
- 70 (مقامه : بفتح الميم وضمها مصدر ميمي أو ظرف مكان ، وهي هنا بالضم فقط لأنها من الفعل الرباعي أقام ، ولو كانت من الفعل قام لكانت مقامه بفتح الميم - الوسيط في تاريخ النحو العربي ص100 ، وانظر شرح ابن عقيل ج3 ص160 .
- 71 (الإنصاف ج1، ودروس في كتب النحو ص91 .